S/2018/977

الأمم المتحدة



Distr.: General
31 October 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في قراره ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشرفني أن أقدم المعلومات المستكملة المطلوب تقديمها كل ٣٠ يوما، التي تغطي الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عن التقدم السياسي والتقني المحرز صوب إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وعن العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**



071118 061118 18-18306 (A)



مرفق

معلومات مستكملة مقدمة من الأمين العام عن التقدم المحرز في العملية الانتخابية وفي تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

١ - تقدَّم هذه المعلومات المستكملة، التي تغطي التطورات التي استجدت في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عملا بالقرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه خطيا كل ٣٠ يوما معلومات مستكملة عن التقدم السياسي والتقني المحرز صوب إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وعن العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

أولا - التطورات السياسية الرئيسية المتصلة بالعملية الانتخابية وبتنفيذ الاتفاق السياسي

٢ - تميزت التطورات السياسية بالأعمال التحضيرية الجارية لإجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وعقب نشر القائمة النهائية بالمرشحين للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية الوطنية، في ١٩ أيلول/سبتمبر، كانت الأحزاب والتكتلات السياسية تستعد للمشاركة في الانتخابات المقبلة.

٣ - وبعد إبطال ترشيح بعض زعماء المعارضة إلى الرئاسة، فضلاً عن عجز موييز كاتومبي، زعيم حزب ”معا من أجل التغيير“، عن تقديم ترشيحه، سعت أحزاب المعارضة إلى وضع برنامج مشترك والتجمع وراء مرشح رئاسي واحد. وتوجت تلك الجهود بعقد تجمع سياسي في كينشاسا، نظمه في ٢٩ أيلول/سبتمبر زعماء سبعة أحزاب من المعارضة، هم أدولف موزيتو، زعيم كتلة ”متحدون من أجل الجمهورية“، وفيليكس تشيسيكيدي، زعيم ”الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي“، وفريدي ماتونغولو، زعيم حزب ”كونغو نا بيسو“، وجان بيير بيمبا، زعيم ”حركة تحرير الكونغو“، ومارتن فايولو، زعيم حزب ”الالتزام من أجل المواطنة والتنمية“، وموييز كاتومبي وفيتال كاميرهي، من ”الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية“. ودعا الزعماء إلى إجراء الانتخابات في الوقت المحدد في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، لكنهم رفضوا بشدة استخدام آلات التصويت وطلبوا إجراء استعراض آخر لسجل الناخبين والناخبات للنظر في أسباب تسجيل ١٦ في المائة من الناخبين والناخبات دون أخذ بصمات أصابعهم. كما أعلن زعماء المعارضة التزامهم بتقديم مرشح رئاسي واحد في الانتخابات المقبلة.

٤ - وأبدت العديد من منظمات المجتمع المدني أيضا تحفظات إزاء آلات التصويت. وفي بلاغ مؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت اللجنة العلمانية للتنسيق إطلاق حملة إعلام وتوعية للطعن في استخدام آلات التصويت، وأبرزت ضرورة تنقيح سجل الناخبين والناخبات وحذرت من خطر حدوث فوضى في فترة ما بعد الانتخابات. وفي اليوم نفسه، شجع المؤتمر الأسقفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية الحكومة على تنفيذ تدابير بناء الثقة الواردة في الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وحث اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الخلافية المحيطة بالعملية الانتخابية. ومن المنطلق نفسه، التقى رئيس المجلس الوطني للإشراف على الاتفاق والعملية الانتخابية، جوزيف أولنغانكوي، مع الجهات الوطنية الرئيسية صاحبة المصلحة للدعوة إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن آلات التصويت وسجل الناخبين والناخبات.

٥ - وفي ٤ تشـــرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة الوطنية المســـتقلة للانتخابات اجتماعا مع ٢١ شخصا من المرشحين الرئاسيين أو مع من يمثلهم لتبادل المعلومات والآراء بشأن العملية الانتخابية. وأكد رئيس اللجنة، كورنيي نانغا، للجهات المشاركة أن اللجنة ستتخذ الخطوات اللازمة لمعالجة الشواغل التي أثيرت، بسبل منها توفير الدعم للأحزاب السياسية في تدريب جهات مراقبة الانتخابات التابعة لها على استخدام آلات التصويت. واتفقت الجهات المشاركة على متابعة بذل الجهود من خلال لجنة تقنية لمعالجة نقاط الخلاف.

٦ - وعُقد اجتماع متابعة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر بين اللجنة والجهات المحاورة السياسية. إلا أنه تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اختصاصات اللجنة التقنية فيما يتعلق بأنشطتها. وفي أعقاب هذا الاجتماع، أصدر المرشحون الرئاسيون فيليكس تشيسيكيدي وفريدي ماتونغولو ومارتن فايولو وفيتال كاميرهي بيانا يؤكدون فيه من جديد الإعراب، في جملة أمور على شواغلهم إزاء آلات التصويت وسجل الناخبين والناخبات ويحذرون من مغبة حدوث فراغ دســـتوري في حال عدم إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديســـمبر. وفي وقت لاحق، وفي إعلان صـــدر في ١١ تشـــرين الأول/أكتوبر باســـم المعارضـة السـياسـية الكونغولية، أكد السـادة موزيتو وتشـيسـيكيدي وماتونغولو وبيمبا وفايولو وكاتومبي وكاميرهي من جديد تصميمهم على المشاركة في انتخابات تكون ذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وأدانوا ”الموقف المهين“ لرئيس اللجنة، ودعوا الشعب الكونغولي إلى التعبئة والمطالبة باستخدام بطاقات الاقتراع بدلاً من آلات التصويت. وفي بيان مؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، دعا أيضا تسعة مرشحين رئاسيين آخرين، هم جان فيليبير مبايا، وجوزيف مبا مالوتا، وماري - جوزيه إيفوكو، وتريفون كين - كيي مولومبا، ونويل تشياني، و رادجابهو تيبابهو سوبورابو وسث كيكوني وسيلفن ماشيكيه وتيودور نغوي، إلى عدم استخدام آلات التصويت، وإجراء مراجعة لحسابات عملية شراء الآلات وشطب أسماء جميع الأشخاص الذين لم تؤخذ بصمات أصابعهم من سجل الناخبين والناخبات.

٧ - وفي ١٩ تشـرين الأول/أكتوبر، ترأس رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا، اجتماعا مع مسؤولين حكوميين وأعضاء في البرلمان، رجالا ونساء، والمجلس الوطني للإشراف على الاتفاق والعملية الانتخابية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من أجل مناقشة التقدم المحرز في العملية الانتخابية.

٨ - وفي غضـــون ذلك، وجهت الجبهة المشـــتركة من أجل الكونغو أنشـــطتها نحو دعم مرشـــحها الرئاسي، إيمانويل رامازاني شاداري. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، عاد السيد رامازاني شاداري من زيارة إلى جنوب أفريقيا، حيث التقى برئيس جنوب أفريقيا، سـيريل رامافوسـا، وكبار الجهات الحكومية المسـؤولة وقادة المؤتمر الوطني الأفريقي كي يناقش، من بين أمور أخرى، العملية الانتخابية الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا - التطورات الانتخابية الرئيسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق السياسي

ألف - التطورات الانتخابية

٩ - بدأ عرض قوائم الناخبين والناخبات المؤقتة في ٣ أيلول/ســـبتمبر في بعض فروع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وجرى توسيع نطاق العرض تدريجيا ليشمل جميع الفروع لمدة ٣٠ يوما. إلا أنه بالنظر إلى القيود التقنية، لم تنشر جميع الفروع البالغ عددها ١٧١فرعا القوائم المؤقتة، وكانت عملية النشر في مراكز الاقتراع بطيئة. وفي ٤ تشـرين الأول/أكتوبر، عقد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، هنري موفا سـاكاني، اجتماعاً بشأن مشاركة النساء في العملية الانتخابية، تعهد خلاله بتعزيز أمن المرشحات.

١٠ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، تلقت اللجنة ٢٠ حاوية تحتوي على ما يقرب من ٩٠٠ ١١ آلة تصويت تم تسليمها في ميناء ماتادي. وذكرت اللجنة أنه من المتوقع أن تصل آلات التصويت المتبقية في شحنات متعددة إلى موانئ ماتادي ودار السلام (جمهورية تنزانيا المتحدة) ومومباسا (كينيا) بحلول ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعلن نائب رئيس اللجنة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر أن الحكومة قد صرفت مبلغا إضافيا قدره ٥٦ مليون دولار إلى اللجنة، بحيث وصل مجموع المبلغ المصروف إلى ما يزيد عن ٣٠٠ مليون دولار من أصل مبلغ ٤٣٢ مليون دولار المدرج في الميزانية للانتخابات.

١١ - وواصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة. ومن خلال فروعها الميدانية التي تغطي ١٨ مقاطعة من أصل المقاطعات البالغ عددها ٢٦ مقاطعة، قدمت البعثة الدعم الاستشاري إلى اللجنة في مجالات التخزين وإدارة البيانات ووضع وتنفيذ استراتيجيات التدريب وإجراءاته لفائدة ٠٠٠ ٤٤٠ من موظفي وموظفات الاقتراع. وساعدت البعثة أيضا اللجنة في دعم مشاركة المرأة ووضع نماذج تدريبية بشأن التواصل وسبل تعزيز مهارات الاتصال لدى المرشحات.

باء - القيود المفروضة على الحيز السياسي والعنف المتصل بتنفيذ الاتفاق السياسي في سياق الانتخابات

١٢ - استمر فرض القيود على الحيز الديمقراطي، مع بعض الاستثناءات. ومنعت السلطات الكونغولية إقامة عدة مناسبات عامة، وأُبلغ عن العديد من حالات الاعتقال التعسفي والترهيب المتصلة بممارسة الحريات الأساسية.

١٣ - وجرت، في ظروف سلمية، مظاهرة نظمتها حركة النضال من أجل التغيير في ١ تشرين الأول/أكتوبر في كانانغا، كاساي الوسطى، ومظاهرة للمعارضة في كينشاسا في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وقد أشاد المؤتمر الأسقفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالمظاهرة السلمية في كينشاسا كإشارة إيجابية ومشجعة. ومع ذلك، فإن السلطات المحلية عمدت، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، في لوبومباشي، كاتانغا العليا، متذرعة بشواغل أمنية، إلى إلغاء قرارها الأولي بالسماح لحزب ”معا من أجل التغيير“ بعقد تجمع.

١٤ - وفي الوقت نفسه، نددت جماعات المعارضة والمجتمع المدني بسوء استخدام حزب التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية لموارد الدولة، بما في ذلك خدمات وسائط الإعلام والخدمات الأمنية، في مرحلة ما قبل الحملة الانتخابية، حيث أفادت التقارير أن سلطات المقاطعات دعمت أنشطة التوعية الرامية إلى كسب التأييد للجبهة المشتركة من أجل الكونغو.

١٥ - وظلت القيود المفروضة على حرية التعبير تشكل مصدر قلق، حيث تم توثيق حوادث جديدة. وفي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر، تعرض الصحفيون والصحفيات للترهيب في بوكافو، كيفو الجنوبية، وفي كيسانغاني، تشوبو، أثناء ممارستهم لمهامهم. وعلاوة على ذلك، ظل الوصول إلى وسائط الإعلام مقيَّداً، فقد أفادت التقارير أن السلطات في ليسالا، مونغالا، علَّقت البرامج التي تنتجها محطات الإذاعة المحلية التي يُزعم أنها تابعة للمعارضة السياسية.

جيم – تدابير بناء الثقة

١٦ – لم يحرز أي تقدم يذكر في تنفيذ تدابير بناء الثقة الواردة في الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، لم يتم الإفراج عن أي من السجناء السياسيين، سواء ذكورا أو إناثا، المذكورين في القضايا المشار إليها في الاتفاق، وظل ما لا يقل عن ١٣٠ سجيناً سياسياً، من النساء والرجال، قيد الاحتجاز، بما شمل الجهات الناشطة في المجتمع المدني والجهات المدافعة عن حقوق الإنسان. وعلى النقيض من ذلك، ادعت الحكومة عدم وجود أي سجين سياسي، سواء رجلا أو امرأة، قيد الاحتجاز، وأكدت أن بعض الجهات السياسية الفاعلة تقضي عقوبات تتصل بإدانات في قضايا جنائية. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، استؤنفت محاكمة مويز كاتومبي بتهمة تجنيد مرتزقة في محكمة الاستئناف، ولكن تم تعليقها لاحقاً لأسباب إجرائية.

ثالثا – جهود المساعي الحميدة المبذولة من أجل تنفيذ الاتفاق

١٧ – خلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت ممثلتي الخاصة اجتماعات منفصلة مع عدة مرشحين رئاسيين من أجل تشجيع المشاركة البناءة في العملية الانتخابية. ومن المنطلق نفسه، اجتمعت مع رئيس ديوان رئيس الجمهورية ورئيس اللجنة الاستراتيجية للجبهة المشتركة من أجل الكونغو، نيهيمي مويلانيا ويلوندجا، وأجرت مشاورات مع سفراء وسفيرات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ممن مقرهم في كينشاسا. ودارت المناقشات مع هذه الجهات صاحبة المصلحة حول جملة أمور منها بناء الثقة في العملية الانتخابية مع التركيز على تسوية الخلاف على آلات التصويت، وسلامة سجل الناخبين والناخبات، وتنفيذ تدابير بناء الثقة المتوخاة في الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

١٨ – وعلى الصعيد الإقليمي، واصل مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى تشجيع البلدان الرئيسية الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة على دعم العملية السياسية والانتخابية في البلد.

١٩ – وواصلت المنظمات الإقليمية أيضا بذل الجهود في مجال الدعوة. ففي الاجتماع التاسع لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري، المعقود في كمبالا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، سعى رؤساء ورئيسات دول المنطقة إلى ”تشجيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الجهات الوطنية المعنية صاحبة المصلحة على مواصلة جهودها من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع وسلمية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، في إطار الاحترام الكامل للاتفاق المؤرخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦“. وتلبية لدعوة من السلطات الكونغولية، تستعد مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لنشر مراقبين ومراقبات للانتخابات.

رابعا – ملاحظات

٢٠ – أود الإعراب عن ترحيبي بما أحرز من تقدم مطرد في تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات وبأن جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة تشارك بنشاط في العملية الانتخابية، انطلاقا من روح الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. فذلك يعكس التطلعات الحقيقية للشعب الكونغولي في اختيار قادته من خلال إجراء انتخابات ذات مصداقية وسلمية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تتوج بانتقال ديمقراطي للسلطة يشهده البلد لأول مرة على الاطلاق .

٢١ - ويساورني القلق إزاء مستوى الريبة لدى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأحزاب المعارضة فيما يتعلق بهيئات إدارة الانتخابات والعناصر الرئيسية للعملية الانتخابية، كما يتضح من رفضها لآلات التصويت وانعدام الثقة في سجل الناخبين والناخبات، وهما مسألتان أصبحتا محورا لاستقطاب المعارضة. وأرحب بالمشاورات الجارية بين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والمرشحين الرئاسيين التي بدأت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وما زلت مقتنعا بأنه يمكن إيجاد أرضية مشتركة من خلال الحوار، وأحث جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على وضع مصالحها الحزبية جانبا والعمل على بناء توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدما.

٢٢ - ومما يمثل مدعاة أخرى للقلق التقارير التي تفيد باستمرار الحكومة في فرض القيود على الحيز السياسي وترويع الجهات الناشطة السياسية والجهات المدافعة عن حقوق الإنسان وعدم تمكنها من الوصول إلى وسائط الإعلام العامة. فهذه القيود تحول دون تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية وسلمية. وأثني على ما أبدته الجهات الناشطة في أحزاب المعارضة والأجهزة الأمنية من ضبط النفس خلال اجتماعات المعارضة المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر في كينشاسا، وأود التأكيد على ضرورة أن يكون هذا السلوك القاعدة التي يُعمل بها. لذلك أدعو من جديد السلطات الوطنية إلى رفع الحظر العام المفروض على المظاهرات العامة ودعم حق المواطنين الكونغوليين، نساء ورجالا، في حرية التعبير وحقهم في التجمع السلمي.

٢٣ - ونظرا إلى أن الانتخابات ستجرى في غضون أقل من شهرين، تكون العملية قد بلغت مرحلة حرجة. وتمثل الثقة في نزاهة العملية ومصداقية عمليات الاقتراع شرطين أساسيين لقبول النتائج. وثمة حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات مجدية من أجل بناء الثقة بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بما يتماشى مع أحكام الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ومن شأن إطلاق سراح السجناء السياسيين وسجناء الرأي، رجالا ونساء، أن يشكل تطوراً إيجابياً في هذا الصدد. وفي هذا السياق، أشجع الجهات الفاعلة الإقليمية على الاستمرار في دعم العملية السياسية والانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى مواصلة انخراطها في فترة ما بعد الانتخابات.

٢٤ - وأود الإعراب عن احترامي لالتزام السلطات الكونغولية بتمويل العملية الانتخابية بالكامل من الموارد الوطنية وأدعوها إلى كفالة صرف المبالغ إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في الوقت المناسب وبطريقة شفافة. وأؤكد من جديد استعداد الأمم المتحدة لتقديم الدعم التقني واللوجستي للانتخابات المقبلة، حسب التكليف الصادر عن مجلس الأمن.